دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

التطبيق العملي للحقوق الاقتصادية في الدولة الزنكية
٥٢١ هـ/ ١١٢٧م - ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م

أ.م.د. غسان محمود وشاح
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب – الجامعة الإسلامية
غزة – دولة فلسطين

هناء محمد عياش
باحثة في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية
كلية الآداب – الجامعة الإسلامية
غزة – دولة فلسطين

مُلَخّص
إذا كان اقتصاد دولة جيدًا فهذا مؤشر على أن حكام هذه الدولة قد نجحوا في إحداث نهضة اقتصادية في البلاد وضاعفوا الموارد، ما يعطي مساحة للدولة لتنفيذ مشاريع كبرى، مثل النهضة الحضارية والمعمارية وخوض الحروب من أجل حماية الحدود وتحرير المقدسات، والجدير أن أمراء الدولة الزنكية عملوا على تقوية اقتصاد الدولة بالتوازي مع الانطلاق في مشروع تحرير أراضي الإسلام، فقاموا بخطة متكاملة لتطوير اقتصاد الدولة تقوم على تشجيع الزراعة والتجارة والصناعة فقاموا بإلغاء الضرائب التي تثقل من كاهل الناس، وكفل الزنكيون حقوق الفلاحين والتجار والصناع، من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية واتبعوا مبدأ العدل في جباية الضرائب، وركزوا على حماية الفلاحين وأراضيهم وقدمت الدولة الزكية الرعاية الكاملة والحماية للتُجار والصناع حتى تزدهر التجارة والاقتصاد بشكل عام. ترجع أهمية الدراسة إلى بيان المبادئ والقيم والأصول الإنسانية التي سارت عليها الدولة الزنكية، على الرغم من انشغالها بحروبها ضد الصليبيين. وبيان مدى اهتمام الدولة الزنكية بالحقوق الاقتصادية الواجب توافرها من قبل أي سلطة حاكمة. وقياس مستوى أداء الدولة الزنكية في تطبيق حقوق الإنسان كواقع عملي، من خلال سرد الروايات والمواقف التي حدثت زمن حكمهم. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي. قُسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاث عناوين (أولاً: الحق في العدالة الضريبية. ثانيًا: الحق في حماية الفلاحين وأراضيهم الزراعية. ثالثًا: الحق في رعاية التجارة) وخاتمة ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:
الزنكيون؛ نور الدين محمود؛ التاريخ الاقتصادي؛ العصور الوسطى؛ الفلاحين

معرِّف الوثيقة الرقمي:
DOI 10.21608/KAN.2021.219954

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
غسان محمود وشاح، هناء محمد عياش، "التطبيق العملي للحقوق الاقتصادية في الدولة الزنكية ٥٢١ هـ/ ١١٢٧م - ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الحادي والخمسون؛ مارس ٢٠٢١. ص ٥٠ – ٥٩.

Corresponding author: gwshah@iugaza.edu.ps
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

جاء الحكم الزنكي العالم الإسلامي منقسمًا مُتفرقًا، أكثر من نصف البلاد الشامية كانت قد وقعت تحت سيطرة الفرنج بسبب ضعف المسلمين، فكانت كل بلدة تمثل دولة، وكل قرية حكومة[١]، ناهيك عن الفتن والمؤامرات، فضعفت النفوس من أجل امتلاك السلطة، وضعف الإيمان والالتزام الديني، وعمت الفوضى العالم الإسلامي كله[٢]. في ذات الوقت الذي سقطت فيه المدن الإسلامية واحدة تلو الأخرى ظهر أول حكام الدولة الزنكية وهو عماد الدين زنكي[٣]، والذي تمكن من استرجاع العديد من الإمارات الإسلامية مع تأييد شعبي كبير له، فبدأ بمهاجمة ما استولى عليه الصليبيون[٤]، وتابع فتح باقي المدن نور الدين زنكي، فكان ظهور دولة آل زنكي بداية الصحوة الإسلامية بقوة وإخلاص[٥].

جاء الحكم الزنكي وكأنه قيادة ربانية جاءت لتنتشل المشرق الإسلامي من الضعف الذي حل به، فبعد موجات انهيار الحياة الاجتماعية لسنوات طويلة، وتأزم الأحوال الاقتصادية، بدأت الدولة الزنكية تركز جهودها على إعادة الحياة لطبيعتها، من خلال التركيز على الاهتمام على جميع جوانب الحياة العامة، ومن ضمنها الحياة الاقتصادية. على الرغم من أن الزنكيون شغلوا مدة حكمهم بالجهاد والحروب، إلا أنهم لم يهملوا حياة المدنيين من الناس، من خلال حماية الحقوق وخاصة الاقتصادية منها، فركز الحكام على تنظيم الحياة الاقتصادية واتباع مبدأ العدل في جباية الضرائب من الناس حتى لا تكون سبب في تراجع الاقتصاد، وركزوا على حماية الفلاحين وأراضيهم الذين كان لهم الدور الأبرز في زيادة الإنتاج، وقدمت الدولة الزكية الرعاية الكاملة والحماية للتُجار حتى تزدهر التجارة والاقتصاد بشكل عام.

أولاً: الحق في العدالة الضريبية

عنيت الأصول الدينية والشريعة الإسلامية بشؤون الضرائب والأموال، ووضعت الدول الإسلامية قواعد وقرارات وأنظمة وسياسة عادلة لاتباعها، بحيث يتم تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع. ففي جباية الضرائب من الناس حرمان واستيلاء على جزء من أموالهم، إلا إن كانت جبايتها لضرورة لا بد منها أي من أجل مصالح العامة، وتكون جبايتها بمقدار معين بحيث يُراعى في تحصيلها ما يُخفف عن الناس، مع توفر العدل والمساواة بين الجميع بأن تفرض حسب مقدرتهم[٦]. وحث النبي (ﷺ) على التخفيف من مقدار الضرائب عن الأمة حتى لا يصل الكسب من الناس إلى الفجور[٧]، وتوفرت الأدلة النبوية التي تؤكد ذلك ما رواه مسلم قال: "حجم أبو طيبة النبي (ﷺ)، فأمر له بصاع أو صاعين من طعام، وكلم مواليه فخفف عن غلته أو ضريبته"[٨].

ولقد أقر علماء الاقتصاد بفرض الضريبة على المال المتجدد والمستمر فتصبح الضريبة من ثمرة المال، وبالتالي لا تكون من عوامل نقص الأصل، ولا يجوز أن تؤخذ ثمرة المال كلها كضريبة فيشعر الإنسان بأنه يعمل لغيره فيقل نشاطه وإنتاجه[٩]. وأولت الدولة الزنكية الجانب الاقتصادي رعاية كبيرة، فالذي يُميز الزنكيون إبطالهم المكوس والضرائب عن البلاد الخاضعة تحت حكمهم، وانعكس إلغاء المكوس إيجابًا على نمو الاقتصاد وتقدمه، ومساهمة الناس في العمل بجد واجتهاد من خلال تطبيق حقوق العدالة الضريبية في المجتمع. والتزمت الدولة الزنكية بالأحكام الشرعية وما جاءت به السنة النبوية من أحاديث عن الضرائب، فقد عرض الأمير مسلمة بن مخلد[١٠] على رويفع[١١] أن يوليه العشور[١٢] فقال: إني سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "إن صاحب المكس في النار"[١٣].

ولو عدنا إلى الذين حكموا البلاد سابقًا لوجدنا كثرة الضرائب والمكوس[١٤] في العهدين العباسي والفاطمي والتي أثقلت من كاهل الناس[١٥]، وما إن جاء الحكم الزنكي حتى أسقط الملك العادل نور الدين المكوس والضرائب[١٦]، وخاصة عن الموصل والبلاد التي قام بفتحها[١٧]، ومنع ما كان يؤخذ من المغارم في دمشق بدار البطيخ والكيالة[١٨] وسوق الغنم[١٩]، وسوق البقل وضمان النهر وغيرها[٢٠]، وألغى الضرائب التي كانت تؤخذ على الخمر[٢١][٢٢] ونهى عن شربها وعاقب عليها بالسجن[٢٣]، وراجع نور الدين رسوم المظالم والمؤن بنفسه في جميع البلاد الخاضعة له، فأزالها وعفى الناس منها[٢٤]، ولم يُبقي سوى الجزية والخراج[٢٥].

ولما ألغت الدولة الزنكية عن دار البطيخ وسوق البقل والنهر الضرائب خرجت جماعة تُحرض نور الدين زنكي على إعادة ما تم إبطاله من ضرائب عليهم، وأرسلوا عدة خطابات إلى نور الدين إلا أنهم لم يجدوا ردًا شافيًا يستهويهم، فتصرفوا بأنفسهم وضايقوا الناس وزادوا في خناقهم، وأصبحوا يفرضون الضرائب على الناس دون علم نور الدين، فاستغاث الناس بالملك نور الدين لوضع حد لما تفعله هذه الجماعة، فنظر في الأمر وأعاد ما أُخذ من الناس من ضرائب وزاد عليها تبرعًا من نفسه لهم، وأبطل ضريبة الهريسة والجبن، فأثنى عليه الناس ودعوا له بالخير[٢٦].

وقد جاء إلغاء الدولة الزنكية الضرائب في الوقت الذي حدثت فيه الزلازل[٢٧] في بلاد الشام والتي استمرت سبع سنين،

فشعر نور الدين زنكي أن جبايتها ستثقل من كاهل الناس وستزيد فوق همومهم همًا، فألغى مكوسًا مقدارها مائة وخمسون ألف دينار[٢٨]، وإن لم تكن الزلازل سببًا في إلغاء المكوس فيبدو أن نور الدين قد أبطلها لسبب ديني وهو حرمة المكوس، خاصة إن كانت الدولة في وضع اقتصادي جيد ومزدهر، وليست بحاجة لجبايتها. ويأتي إصرار الدولة الزنكية زمن نور الدين زنكي إلغاء المكوس بعد أن روى له موفق الدين خالد بن محمد بن نصر القيسراني[٢٩] رؤية رآها في منامه أنه يغسل ثياب نور الدين، وقص عليه رؤياه فأمر نور الدين بنشر خبر إبطال المكوس والضرائب عن كل البلاد، وقال له: هذا تأويل رؤيا المنام، وكتب إلى الناس يقول لهم: أن ما أُخذ منكم من ضرائب ومكوس سابقًا قد ذهبت لدفع بلاء الكفار عن أولادكم ونسائكم ولقتالهم ومنعهم من دخول بلاد المسلمين[٣٠]. وبعث نور الدين الفقهاء والوعاظ إلى التُجار ليستسمحهم عما أُخذ منهم من أموال وضرائب، ومن شدة ندمه أنه كان يدعو في سجوده: "اللهم ارحم المكاس العشار الظالم محمود"[٣١].

فكان حكام الدولة الزنكية يتصفون بالعدل والإنصاف في جباية الضرائب وهذا يتضح من خلال فرضها على الأغنياء دون الفقراء أو فرضها بكم أكبر على الأغنياء وقت الحاجة إليها وبعدل ودون إجهاد للناس. ومن ذلك: أرسل نور الدين زنكي صلاح الدين الأيوبي إلى عمه أسد الدين شيركوه يستشيره في أمر إبطال الضمانات والضرائب، فعاد صلاح الدين إلى نور الدين ومعه جواب أسد الدين شيركوه، والذي رفض إبطال المكوس مبررًا ذلك بأن أموال الضرائب التي تؤخذ تُصرف على الجنود والجيش، وإن لم تتوفر الأموال فلن نستطيع مواجهة الغزاة والأعداء، فعاد نور الدين وأرسل صلاح الدين مجددًا إلى عمه شيركوه يخبره جوابه والذي يقول فيه أنه إن كنا معولين على الضرائب للقتال فنقعد ولا نخرج، فرد عليه شيركوه إن تركك الغزاة تقعد فهذا جيد، وأصر شيركوه على رأيه فسمع منه نور الدين وترك أمر المكوس فترة، ثم عاد وألغاها[٣٢].

يتضح مما سبق؛ أن نور الدين في بداية حكمه كان قد أخذ ضرائب من الناس، إلا أنها كانت لضرورة ملحة كما ذكرنا لقتال الكفار ولما فيه مصلحة للدولة، وعندما استقرت الأوضاع أبطلها واستسمح الناس فيما أخذه منهم. ولو عدنا إلى فترة حكم قطب الدين مودود أخ نور الدين لوجدناه قد فرض ضرائب ومكوسا على الناس، ولكنها كانت ضرائب تأديبية ضرورية لا بد منها هدفها تهذيب الناس وردع كل من يرتكب خطأ، فكان قطب الدين يباشر جبايتها ويُصر عليها بدليل توبيخه لأحد عماله بإهماله الجنايات والغرامات التأديبية[٣٣]. وهناك سبب قوي ذكرته المصادر بأن السبب الرئيس في إبطال نور الدين زنكي المكوس هي الأبيات الشعرية التي ألقاها البُحتري، ويقول فيها[٣٤]:

مثل وقوفك أيها المغرور	يوم القيامة والسماء تمور
إن قيل نور الدين رحت مسلمًا	فاحذر بأن تدعى وما لك نور
أنهيت عن شرب الخمور وأنت من	كأس المظالم طافح مخمور
عطلت كاسات المدام تعففًا	وعليك كاسات المكوس تدور
ماذا تقول إذا نقلت إلى البلى	فردًا، وجاءك منكر ونكير
ماذا تقول إذا وقفت بموقف	فردًا ذليلاً والحساب عسير
وتعلقت فيك الخصوم وأنت في	يوم الحساب مسحب مجرور
وتفرقت عنك الجنود وأنت في	ضيق اللحود موسد مقبور
ووددت أنك ما وليت ولاية	يومًا، ولا قال الأنامُ أمير
وبقيت بعد العز رهن حفيرة	في عالم الموتى وأنت حقير
وحشرت عريانًا حزينًا باكيًا	قلقًا، ومالك في الأنام مجير
أرضيت أن تحيا وقلبك دارس	عافي الخراب وجسمك المغمور
أرضيت أن يحظى سواك بقربه	أبدًا وأنت مبعد مهجور
مهد لنفسك حجة تنجو بها	يوم المعاد لعلك المعذور

فلما سمع نور الدين هذه الأبيات بكى بكاء شديدًا، وأمر فورًا بإلغاء المكوس والضرائب عن كل البلاد الإسلامية التي تتبع الدولة الزنكية[٣٥]، فكانت هذه الأبيات الموجهة من البحتري إلى نور الدين بمثابة تذكرة وعظة له لتطبيق لتأمين حقوق الإنسان وتطبيقها في البلاد بما يخص العدالة الضريبية. وسار على ذلك عبر التاريخ شخصيات فيها من الورع والحكمة كما هي عند نور الدين زنكي، فقد ألغى ابن عمار[٣٦] مكوسًا إضافية فرضها عيسى بن نسطورس[٣٧] وزير الخليفة الفاطمي العزيز بالله، وخفف عن الناس ما كانوا به من ظلم جائر[٣٨].

ثانيًا: الحق في حماية الفلاحين وأراضيهم الزراعية

اعتنت الدولة الزنكية بطبقة الفلاحين وأراضيهم، فرعاية وحماية الفلاحين من واجبات الدولة ومن أبسط حقوقهم، فهي الفئة التي لها دور كبير وفعال في ازدهار وتقدم الجانب الاقتصادي. فإقرار حقوق الناس هي تربية وأخلاق، بدأت من المؤسس الحقيقي للدولة الزنكية آق سنقر، فهو أول من رفض الظلم لعامة الناس ومنهم الفلاحين، فرفض آق سنقر إطاعة تتش بن ألب أرسلان بعد وفاة أخيه ملكشاه على الرغم من أن تتش عين آق سنقر في منصب مرموق وأعطاه مكانة، إلا أنه خرج عن طاعته بسبب ظلمه للناس وسرقة جيشه أرزاق

وأقوات الفلاحين ومواشيهم، فلم يصمت آق سنقر أمام هذا الظلم فجهز جيشا بمساعدة بركيارق وحكام الموصل والرها والرحبة ووقعت في حلب المعركة الفاصلة[٣٩]، والتي انتهت بمقتل آق سنقر على يد تتش بن ألب أرسلان[٤٠]. لقد ضحى آق سنقر بروحه من أجل نصرة الحق والضعفاء من الفلاحين، فهذه الحادثة بكل تأكيد علم بها أولاده وأحفاده من بعده كونها كانت سبب في مقتله، فجعلت الحكام الزنكيون من بعده يأخذون العبرة من هذه الرواية لرد الحقوق لأصحابها، ومنهم فئة الفلاحين.

وأما عماد الدين زنكي فأقر للفلاحين حقوقهم واعتنى بهم، ومن ذلك: أن عماد الدين كان حذرًا في السير في بساتينهم وأراضيهم، فعندما يسير هو وعساكره بين أراضي الفلاحين كان يسير في حذر شديد حتى لا يدوس أحد من جنوده على الزرع والنباتات، وكان لا يقبل أحد من عساكره أن يدوس هو أو فرسه على زرعة للفلاحين، أو أن يأخذوا من منتوجاتهم الزراعية إلا بدفع ثمنها وإن تجاوز أحدهم ذلك، عاقبهم بالصلب[٤١]، فأي اهتمام وأي حرص هذا الذي يجعل حاكم الدولة يُعاقب من يدوس أراضي الفلاحين بالصلب.

ومن أمثلة تطبيق حقوق الفلاحين في الدولة الزنكية، أن عماد الدين زنكي لم يتخلَّ عن الفلاحين الذين لا دخل لهم، فحماهم من الفقر ووفر للفلاحين العاطلين العمل في زراعة البساتين، وهذا يتضح من تعميره للبساتين الزراعية في الموصل لزراعة أشجار الفواكه، التي لم تكن تتوفر بسبب ندرة زراعتها حتى أصبحت الموصل أكثر البلاد وفرة بالفواكه[٤٢]. ووصف ابن جبير معرة النعمان بحلب فقال: "هي سواد كلها بشجر الزيتون والتين والفستق وأنواع الفواكه ويتصل التفاف بساتيها وانتظام قراها مسيرة يومين وهي من أخصب بلاد الله وأكثرها أرزاقًا"[٤٣]، ووصف حماة فقال: مليئة بأشجار العنب والبساتين والمزارع الكثيرة[٤٤].

وامتازت أراضي وبساتين ومزارع الدولة الزنكية بخصوبة التربة، ووفرة مياه الأنهار والأمطار والآبار لري المزروعات، وحرصت الدولة على تأسيس شبكة قنوات توصل مياه الأنهار إلى الأراضي الزراعية التي بها مزروعات بحاجة إلى مياه أكثر من غيرها كقصب السكر والقطن وغيرها[٤٥]. وكانت الدولة الزنكية تطبق حقوق الفلاحين من خلال توفير الأراضي للعمل بها وتأجيريهم بساتين دمشق زمن نور الدين زنكي، فكان هادئ الطبع في تعامله مع الفلاحين الذين يأخذون البساتين إيجارا، ففي أحد الأيام جاءه فلاح يشكو أنه قد أصابه الضرر في أحد البساتين فأمر نور الدين بأن يُسقط عنه نصف المبلغ من الإيجار[٤٦]. يتضح من ذلك مدى الثقة بين نور الدين والفلاحين، فوثق بالرجل الفلاح، ولم يُرسل أحدا من خدمه ليتأكد إن كان حقًا قد أصاب البستان الضرر أم لا، وأمر فورًا بإسقاط نصف المبلغ من الإيجار، يبدو أن نور الدين كان يهدف من طريقة تعامله تشجيع الفلاحين على العمل بجد حتى يصل إلى طريق الازدهار بالزراعة من خلال الاهتمام بالفلاحين.

ومن نتائج اهتمام الدولة الزنكية بالفلاحين ومزارعهم أصبحت أسعار المزروعات قبل وفاة عماد الدين رخيصة جدًا لكثرتها، فكانت الحنطة بستة مكايك بدينار، والشعير اثنا عشر مكوكًا بدينار، والعدس أربع مكايك بدينار، والقطن ستون رطلاً بدينار[٤٧]. معنى ذلك أن مع زيادة اهتمام الدولة الزنكية بالفلاحين أصبحوا يعملون بجد وبالتالي زاد الإنتاج وتوفرت المزروعات بثمن زهيد يناسب ظروف المجتمع والناس الفقراء، وفي المقابل حافظت الدولة الزنكية على أجور وأرزاق الفلاحين دون إهدار لأتعابهم. إلا أن الأسعار ارتفعت قليلاً في عهد نور الدين زنكي عن عهد والده عماد الدين بسبب زيادة عدد السكان في البلاد التي جاءوا من خارجها لشدة إعجابهم بسياسة وعدل نور الدين فمكثوا في البلاد التي يحكمها، فكان الإنتاج كبيرًا، وفي ذات الوقت زاد الطلب من السكان، ولذا ارتفعت الأسعار، وما أن توفي نور الدين حتى رحل الناس من البلاد، ولقلة الطلب رُخصت الأسعار مجددًا فأصبحت الحنطة بمكوك ونصف دينار، والشعير مكوكان ونصف بدينار، والعدس مكوك ونصف بدينار، وغيرها الكثير من المزروعات التي انخفض ثمنها[٤٨].

ومن حقوقهم أن أمر نور الدين باحترامهم وعدم العبث بأراضيهم، وأوصى بهم وبالإحسان إليهم والرأفة والتخفيف عنهم، ففرح الفلاحون بذلك ودعوا له بسبب اهتمامه الكبير بأوضاعهم. من ذلك أن الغيث قد انقطع الغيث عن الناس في حوران والغوطة وغيرها من المدن، وزاد الحال سوءًا مما أدى إلى رحيل الكثير من الناس عن هذه المدن،[٤٩] ومع وصول نور الدين إلى بعلبك نزلت الأمطار على الناس، ففرح الفلاحون وسُقيت أراضيهم ومزارعهم، وامتلأت البرك في حوران وجرت الأودية والأنهار بعد جفافها، وعاد الزرع والنبات يصحو من جديد، فاستبشروا خيرًا بنور الدين وقالوا هذا ببركة هذا الملك العادل[٥٠].

وعندما وصلت الأخبار لنور الدين بأن الفرنج يُفسدون أراضي الفلاحين في حوران وينهبون أموالهم استعد وتجهز لقصدهم، وأرسل إلى حاكم دمشق مجير الدين الذي كان يساند الصليبين

ويساندونه قائلاً: أنه لم يأتِ لمحاربته، وإنما جاء بسبب كثرة شكاية المسلمين من الفلاحين سلب الفرنج أموالهم وخربوا أراضيهم وسبوا نسائهم وأطفالهم، ولا ناصر لهم وللمسلمين سوى نور الدين بعد الله تعالى، وطلب من مجير الدين العون والمدد وتجهيز ألف فارس لقتال الفرنج إلا أنه رفض طلب نور الدين وأجابه قائلاً: " بيني وبينك السيف وإن اقتربت سأجد الصليبيين في مساندتي[٥١]، فقرر نور الدين مواجهة الفرنج بنفسه إلا أن رحمة الله حالت دون ذلك فنزلت الأمطار وامتنع نور الدين عن القتال وكأن الله تعالى أرسل هذه الأمطار للحفاظ على دماء المسلمين[٥٢].

ولم يقبل نور الدين زنكي أن يُهان الفلاحون وأملاكهم وأراضيهم بسبب نائبه أسد الدين شيركوه، والذي كان يأخذ أملاكهم وقراهم وأموال مجهودهم في مزارعهم، ولم يقبل ظلم نواب أسد الدين للفلاحين دون أي رادع، فلما أنشأ نور الدين دار العدل لهذا السبب[٥٣]، راجع أسد الدين شيركوه نفسه وعلم بالخطأ الذي وقع فيه، وتحدث إلى نوابه وموظفيه ونصحهم بأن لا يتعدى أحد على قرى وأملاك الفلاحين حتى لا يصفنا أحد بالظلم، وقال لهم نادمًا إن زوال مالي أحب من أن يراني نور الدين ظالمًا للعباد، أو أن أقف أمام خصمي من عامة الناس، فلم يتجرأ أحد بعد ذلك على المساس بشيء يخص الفلاحين وأملاكهم، وعندما سأل نور الدين القاضي على دار العدل عن عدم تقديم أي شكاوى عن أسد الدين أخبره بالحال، فسجد نور الدين شاكرًا لله على إنصاف نوابه للفلاحين ولعامة الناس[٥٤].

ولم يكن فتح الدولة الزنكية للمدن والبلاد التي استولى عليها الفرنج لغرض الاستيلاء والسيطرة فقط، بل هناك أسباب أخرى يُمكن أن تعود بالخيرات على البلاد الإسلامية وخاصة الخاضعة للدولة النورية، فعندما فتح نور الدين منبج كان يعلم روعة أراضيها وخصوبة تربتها، وأنها مليئة بالأشجار المزهرة المثمرة، ومياهها عذبة وفيرة، وأسواقها عامرة فسيحة، وتجارتها دائمة قائمة[٥٥]. فوجود مزيد من البساتين والأراضي يعني أن الدولة بحاجة لعمال وفلاحين لزراعتها، وبالتالي زيادة الإنتاج، وإن زيادة الإنتاج تسهم في القضاء على الفقر، وتؤدي إلى تقدم في الجانب الاقتصادي من الناحية الزراعية والتجارية. فمع الحاجة لأيدٍ عاملة فتح الازدهار الزراعي باب توفر فرص العمل أمام العاطلين عن العمل من الغرباء وعامة الناس الذين عاشوا في الدولة الزنكية، والذين لا أهل ولا مأوى لهم للعمل في البساتين والأراضي الزراعية[٥٦]. فالبلاد التي افتتحتها الدولة الزنكية بها من الخيرات والأرزاق والمميزات ما لا تحصى، وكانت على يقين بأنها ستنتج شتى أنواع المحاصيل والمزروعات والأشجار، بالإضافة إلى المياه الوفيرة العذبة.

ثالثًا: الحق في رعاية التجارة

إن العمل من سنن الحياة لضمان بقاء الإنسان واستمراريته، والتجارة من جملة هذه الأعمال، فقد حث القرآن الكريم على العمل بالتجارة في قوله تعالى: لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ[٥٧]، وخير مثال على ذلك نبينا محمد عليه السلام، فقد كان نموذجًا في الجد والعمل لكسب لقمة العيش، فكان النبي (ﷺ) تاجرًا صادقًا أمينًا، وبدأ تجارته مع خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، فذهب النبي (ﷺ) بأموالها إلى الشام وباع واشترى وعقد الصفقات التجارية وحقق كسبًا حلالاً وأرباحًا وفيرة[٥٨]، وذات يوم سأل أحدهم النبي (ﷺ): أي الكسب أطيب، فقال: "عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور"[٥٩]. فالتجارة هي ما تنتجه دولة أو مدينة ما ويكون فائض عن حاجتها[٦٠]، فتستغل الدولة الفائض وتقوم بتصديره إلى خارج البلاد والمناطق المجاورة.

لقد اقتدت الدولة الزنكية بما جاء في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه بتحسين حال الإنسان بالعمل والكسب الحلال من خلال التجارة، وقد لعبت التجارة دورًا أساسيًا في تشكيل الحياة الاقتصادية[٦١]. وتقدمت التجارة وازدهرت في عصر الزنكيون[٦٢]، ونتيجة لذلك أصبحت الدولة قوية، وأي دولة يقال بأنها قوية بديهيًا نفهم بأن اقتصادها حيوي مزدهر على المستوى الزراعي أو التجاري أو الصناعي. وكان الناس في العهد الزنكي أكثر علمًا ووعيًا وإبداعًا، فأصبحوا بحاجة إلى مواد التصنيع للصناعة، فوفرت الدولة الزنكية المواد الخام ووفرت العمال المهرة ذوي الكفاءة العالية، فأنتجوا صناعات كثيرة، منها منسوجات قطنية وحريرية وصوفية، وازدهرت صناعة الورق والزجاج وغيرها[٦٣]. يبدو أنه لم تكن تتوفر الآلات الضخمة الحديدية التي تُنتج الصناعات الأكثر ثقلاً، فاقتصرت الدولة في صناعاتها على ما تنتجه الآلات البسيطة التي كانت متوفرة.

واهتمت الدولة الزنكية بتطبيق حقوق التجار في البلاد، فشجعت التجارة، ورعت التُجار وحقوقهم، وكانت يخشى عليهم الخطر والضرر، ومن ذلك: عندما استولى الفرنج على مراكب التجار التي خرجت من مصر والشام إلى اللاذقية، لم يصمت نور الدين بل راسلهم وحذرهم وأعطاهم الفرصة لإعادة ما سرقوه من التُجار إلا أن الفرنج رفضوا، فتحرك نور الدين وجمع عساكره

واتجه نحو الفرنج فحاصرهم، وأخذ المراكب عنوة وزيادة عليها، واغتنم المسلمون مراكب أخرى، وخربوا ودمروا وحرقوا ممتلكات الفرنج فراسلوا نور الدين وطالبوه بالتوقف عن التدمير والتخريب وأنهم سوف يُعيدون ما أخذوه من أموال من التجار المسلمين[٦٤].

لقد كانت تجارة الدولة الزنكية تتم عبر موانئ شرق البحر المتوسط الصليبية، فعمل نور الدين على الحفاظ على سلامة الطرق التجارية، والتي هي من سلامة التجار فأراد أن يحافظ عليهم وعلى أرواحهم من خطر الصليبيين، وخاصة بين دمشق وشمال فلسطين، باعتبارها حلقة وصل مهمة على السواحل الشامية النشطة، لذلك لم يكن صراع نور الدين مع الصليبيين صراعًا على الدين فقط، بل على جوانب أخرى مهمة، منها حفظ التجارة وحقوق التجار وخاصةً حقهم في الأمن والحماية[٦٥]، فالمصالح التجارية هي التي كانت تحدد العلاقة بين الدولة الزنكية والصليبيين، وخاصة أنه كانت هناك بعض العلاقات التجارية بين المسلمين والصليبيين في مملكة بيت المقدس[٦٦].

وفي يوم من الأيام حضر جماعة من التجار يشتكون إلى حاكمهم نور الدين خسارتهم في ظل استمرار ارتفاع أسعار القراطيس، والتي كان الستون منها بدينار، فأصبح السبعة وستون بدينار، فاستفسر نور الدين عن الأمر فأشار عليه بعض أصحابه أن يضرب عملة باسمه لكي تساهم في حل المشكلة، وبالتالي تُبطل المعاملة بالقراطيس، فرفض نور الدين ذلك وقال إن ضربت عملة الدينار ستُخرب بيوت كثير من التُجار الذي يملكون آلاف القراطيس، فماذا يفعلون بها لو ضربت عملة الدينار باسمي[٦٧]. هنا يظهر مدى اهتمام حكام آل زنكي بحقوق التجار من خلال الاستماع لهم وعلاج مشاكلهم بما يُرضيهم، فلهم بعد الله تعالى الفضل الكبير في ازدهار وإنعاش التجارة والاقتصاد في الدولة، فلو أُهملوا حتمًا ستضعُف قوة الدولة وسترداد الأحوال سوءًا وخاصة بين أفراد المجتمع وما يعقبها من فقر وفساد وجرائم.

وفي حادثة وقعت بحضرة القاضي تاج الدين الكردري[٦٨]، أنه جاء تاجر يشكو حاكمه نور الدين زنكي، وكان عند الكردري غلام يُدعى سويدًا مهمته إحضار المتهمين والخصوم إلى جلسة الحكم، فأرسل القاضي سويدًا لاستدعاء نور الدين، وكان سويدًا مُحرجًا كيف يقوم بإخبار الحاكم نور الدين بأن له خصما وجلسة حكم بانتظاره، فذهب إلى الميدان مكان تواجد نور الدين وإذ بإسماعيل الخزندار خادم نور الدين يخرج من عنده، فأخبره بأن يُخبر نور الدين بأن تاجرًا جاء يشكو منه وعليه حضور جلسة الحكم، فضحك إسماعيل الخزندار ودخل إلى نور الدين ضاحكًا يخبره، فرد عليه نور الدين بغضب وكيف تستهزأ من طلبي لجلسة الحكم، فأمر فورًا بإحضار فرسه وركبه وقال السمع والطاعة، ولما وصل قال نور الدين لسويد: "أخبر القاضي بأني وصلت امتثالاً وتلبية لأمر الشرع"، فالتقى نور الدين بالتاجر وأصلح الأمر معه ولم يُخرجه من مجلس الحكم إلا وهو راضٍ[٦٩].

ومن حقوقهم أن بُنيت في العصر الزنكي الخانات الكثيرة في جميع الطرقات[٧٠]، فأمن التُجار على أموالهم وبضاعتهم، وكانت الخانات ملجأ ومأوى لهم في سفرهم وتنقلهم بين المدن والبلدان، تحميهم من حر الصيف وبرودة الشتاء وقطاع الطرق والأخطار التي تواجههم في مهنتهم الصعبة[٧١]. وكانت الخانات تُقدم للتُجار كل ما يلزم من طعام وشراب، وتوفر لهم سُبل الراحة من لحظة مكوثهم حتى مغادرتهم الخان.

ومن حقوقهم أن اعتنت الدولة الزنكية بإنشاء وعمارة الأسواق[٧٢] لأهميتها التجارية وعملت على توسيعها[٧٣]، وما خُرب منها بفعل الزلازل في حلب[٧٤]، وكانت أسواق دمشق غاية في الحُسن والبهاء والنظام، خاصة قيساريتها: وهي مرتفعات كالفنادق ولكنها ليست فنادق، وأبوابها حديدية ضخمة كأبواب الملوك والقصور[٧٥]، ويوجد السوق الكبير في دمشق وفيه بيت صغير يتخذه التجار والباعة للصلاة فيه، وفي اتجاه قبلته يوجد حجر قيل بأن إبراهيم عليه السلام كان يكسر عليه الآلهة التي كان يأتي بها والده ليبيعها في السوق[٧٦].

وألحقت الدولة الزنكية بالأسواق الحمامات[٧٧]، فبُنوا أكثر من مائة حمام[٧٨]، منها حمام نور الدين الجديد في سوق القمح[٧٩]، وحمام درب النخلة وغيرها الكثير[٨٠]. فهذه الحمامات كانت محطة لراحة التُجار القادمين من خارج البلاد بعد عناء ومشقة الطريق، ويمكن أن تكون الحمامات مكانًا لعقد الصفقات التجارية بين التجار. فالأسواق لها أهمية كبيرة في العمليات التجارية من خلال عرض السلع من قِبل التجار وطلبها من الناس، فالاهتمام بإنشاء الأسواق أعطى التُجار فرصة ليعملوا في مهنة التجارة باجتهاد في ظل تواجد أسواق سهلت عليهم بيع السلع.

ولشدة اهتمام الزنكيون بطبقة التجار، أرسل لهم نور الدين زنكي الفقهاء والوعاظ ليسامحوه عما أخذ منهم من أموال وضرائب، ومن ندمه على أخذه الضرائب في بداية حكمه لضرورة الجهاد، وكان يدعو في سجوده: "اللهم ارحم المكاس العشار الظالم محمود"[٨١]. فخشيّ نور الدين أن تبقى في قلب أحد التجار ولو ذرة حقد عليه، فتواضع لهم وطلب السماح منهم بواسطة

الوعاظ الذين أرسلهم. ومن نتائج إقرار الحقوق للتجار أن نشطت حركة التجارة بين المدن والبلاد الأخرى، فكان الطبيب جمال الدين الرحبي تاجرًا يذهب ببضاعته من البلاد الشامية إلى مصر[٨٢]، ويعود من مصر ومعه المنتوجات والبضاعة المصرية ويأتي بها إلى دمشق[٨٣].

وعلى الرغم من أن الرحبي يعمل طبيبًا في البيمارستان النوري إلا أن مهنته لم تمنعه من إقباله على العمل في التجارة، ليدل ذلك على احترام وتقدير وحماية الدولة الزنكية للتجارة وحقوق التجار، ولو كان التجار مضطهدون لحدث عكس ذلك، واقتصر الرحبي في مهنته على الطب دون التجارة. إن اهتمام الدولة الزنكية بالتجارة والتجار شجع الصناع والحرفيين على الإبداع والابتكار، وأسهم في الحد من الفقر والبطالة من خلال توفر فرص عمل، وتبادل الثقافات بين الدول والشعوب أثناء عبور التجار الدول والمدن والتنقل بها، وساعد اهتمام الزنكيون بحقوق التجار في تقدم التجارة وما يتبعها من زراعة وصناعة كون التجارة تُعَدّ عاملاً أساسيًا ومهمًا في ازدهار الزراعة والصناعة.

خَاتِمَةٌ

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- تطبيق حقوق الإنسان مسئولية الدولة الحاكمة، وقد أوصى الله تعالى وحث النبي محمد (ﷺ) بضرورة إرساء الحقوق الإنسانية، والتعامل مع الجميع في الدولة دون تمييز.
- أدى إلغاء نور الدين زنكي المكوس والضرائب إلى فرض الحقوق الضريبية العادلة في المجتمع، ونمو في الحياة الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية.
- إقرار الحقوق الاقتصادية هو حق أساسي ومهم من حقوق الإنسان، والذي يترتب عليه العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

الاحالات المرجعية:

(١) الطنطاوي، علي، **رجال من التاريخ، (١٩٩٨م)**: ط١، مصر: دار البشير-جدة: دار المنارة. (ج٢/ص٧٢).

(٢) قطب، محمد علي، **من أبطال الفتح الإسلامي، (٢٠٠٦م): أبطال الفتح الإسلامي**، ط١، الإسكندرية: دار الدعوة، (ص١٠١-١٠٢).

(٣) انظر: طقوش، محمد سهيل، **تاريخ الحروب الصليبية (حروب الفرنج في المشرق)**، (٢٠١١م): ط١، (د.م)، دار النفائس. (ص٢٦٧).

(٤) فريد بك، وآخرون، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، (١٩٨١م): ط١، تحقيق: إحسان حقي، بيروت، لبنان: دار النفائس. (ص٧٣).

(٥) باقر، وآخرون، **الحروب الصليبية**، (د.ت): (د.ط)، (د.م)، مجلة الهجرة. (ص٢٣).

(٦) خلاف، عبد الوهاب، **السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية**، (١٩٨٨م): السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، (د.ط)، (د.ت)، دار القلم، (ص١١٧).

(٧) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل(١٣٧٩هـ): **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة، (ج٤/ص٤٥٨).

(٨) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (١٤٢٢هـ): **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه** = صحيح البخاري، ط١، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (د.م)، دار طوق النجاة، (ج٣/ص ٩٣).

(٩) خلاف، **السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية**، (ص ١١٧).

(١٠) **مسلمة بن مخلد**: هو مسلمة بن مخلد الصمات الأنصاري الخزرجي الزرقي، سمع الأحاديث عن رسول الله (ﷺ)، وشهد فتح مصر، وتولى قيادة الجيش في عهد معاوية وابنه يزيد، وهو من الأربعة الذين أمد بهم عمر بن الخطاب عمرو بن العاص؛ انظر: ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (١٩٩٢م): ط١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، (ج٦/ص١٠)؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل (١٤١٥هـ): **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت- دار الكتب العلمية، (ج٦/ص٩١)؛ مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (٢٠٠١م): ط١، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. (ج١١/ص١٩٢).

(١١) **رُوَيفع**: هو رويفع بن ثابت الأنصاري النجاري، نزل مصر وسكنها وشهد فتحها، وولاه معاوية بن أبي سفيان على طرابلس وأمره بغزو أفريقية، وأسلم وصحِب النبي (ﷺ) وروى عنه الأحاديث؛ انظر: البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه،

معجم الصحابة، (٢٠٠٠م): ط١، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت: مكتبة دار البيان، (ج٢/ص٣٧٧)؛ ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، الثقات، (١٩٧٣م): ط١، الهند: طبعته: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ونشرته: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، (ج٣/ص١٢٦)؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، (٢٠٠٣م): ط١، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، (د.م)، دار الغرب الإسلامي. (ج٢/ص٤٠٧)؛ ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، **الطبقات الكبرى**، (١٩٩٠م): ط١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، (ج٤/ص٢٦٢)؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، (١٩٦٧م): ط١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية. (ج١/ص١٩٩)؛ مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، (ج٥/ص١٤).

(١٢) **العشور**: من النقصان أي نقصان الأموال، جمع عشر، وهي ما تؤخذ من أموال التجارة، والعشور تؤخذ من غير المسلمين من اليهود والنصارى؛ الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (١٤١٤هـ): ط١، بيروت: دار الفكر، (ج٧/ص٢٢٣)؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، **لسان العرب**، (١٤١٤هـ): ط٣، بيروت: دار صادر، (ج٤/ص٥٧٠).

(١٣) ابن النحاس، محيي الدين أبو زكريا أحمد بن الدمشقي، **تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أفعال الجاهلين**، (١٩٨٧م): ط١، تحقيق: عماد الدين عباس سعيد، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، (ص٢٧٦).

(١٤) **المكوس**: هي الضرائب التي يأخذها الماكس من الناس وخاصة التُجار، والماكس هو العشار الذي يأخذ عُشر منتوج التاجر من تجارته، أي أن فيها نقصان الثمن وأخذ أموال الناس بظلم؛ ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (٢٠٠١م): تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، (ج٣٨/ص٤١)؛ ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجة**، (د.ت): (د.ط)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.م)، دار إحياء الكتب العربية، (ج٢/ص١٢٢٥)؛ مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** (ﷺ)، (د.ت): **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** (ﷺ)، (د.ط)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي. (ج٣/ص١٢٢١).

(١٥) كرد علي، محمد كرد، **خطط الشام**، (١٩٨٣م): ط٢، دمشق: مكتبة النوري. (ج٥/ص٦٣).

(١٦) ابن قاضي شهبة، بدر الدين، **الكواكب الدرية في السيرة النبوية**، (١٩٧١م): ط١، تحقيق: محمود زايد، بيروت – لبنان: دار الكتاب الجديد. (ص١٦).

(١٧) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية**، (د.ت): تحقيق: عبد القادر طليمات، القاهرة: دار الكتب الحديثة، بغداد: مكتبة المثنى. (ص١٥٤).

(١٨) النعيمي، عبد القادر بن محمد، **الدارس في تاريخ المدارس**، (١٩٩٠م): ط١، تحقيق: إبراهيم، (د.م)، دار الكتب العلمية. (ج١/ص٤٦٧).

(١٩) كرد علي، **خطط الشام**، (ج٥/ص٦٣).

(٢٠) العفاني، سيد بن حسين، **صلاح الأمة في علو الهمة**، (د.ت): (د.ط)، (د.م)، مؤسسة الرسالة. (ج٦/ص١٣٣).

(٢١) النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، (ج١/ص٤٦٧).

(٢٢) أي أنه ألغى الضريبة التي كانت تؤخذ من التجار الذين يُتاجرون بالخمر لأنها محرمة، الخمر نفسه محرم، وألغى التجارة بالخمر، وأكد النبي(ﷺ) ذلك بأحاديثه عن حرمة تجارة الخمر؛ **صحيح البخاري**، (ج١/ص٩٩).

(٢٣) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، (١٩٩٥م): تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، (د.ط)، (د.م)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (ج٥٧/ ص١٢٠).

(٢٤) ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي كمال الدين، **زبدة الحلب في تاريخ حلب**، (١٩٩٦م): ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية. (ص٣٥٤).

(٢٥) الأصفهاني، الفتح بن علي، سنا البرق الشامي، (١٩٧٩م): تحقيق: فتحية النبراوي، (د.ط)، مصر: مكتبة الخانجي. (ص٢٦)؛ النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، (ج١/ ص٤٧٠).

(٢٦) أبي شامة، أبو القاسم شهاب الدين، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (١٩٩٧م): تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة. (ص٣٧٩-٣٨٠).

(٢٧) الأصفهاني، **سنا البرق الشامي**، (ص٤٧).

(٢٨) ابن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، (ص٣٣٩).

(٢٩) **موفق الدين القيسراني**: هو خالد بن موفق بن نصر بن صغير الرئيس موفق الدين أبو البقاء الكاتب البارع المخزومي الخالدي الحلبي بن القيسراني، والذي تم تعيينه وزيرًا للسلطان نور الدين محمود زنكي، واشتهر ببارعته في الكتابة، وكان أصل وأساس سعادة عائلته وشهرتها؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، **الوافي بالوفيات**، (٢٠٠٠م): (د.ط)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث. (ج١٣/ص١٧٢).

(٣٠) ابن قاضي شهبة، **الكواكب الدرية في السيرة النبوية**، (ص٤٣-٤٤).

(٣١) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ص٥٤)؛ ابن قاضي شهبة، الكواكب الدرية في السيرة النبوية، (ص٤٣)؛ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **البداية والنهاية**، (١٩٨٦): (د.ط)، (د.م)، دار الفكر. (ج١٢/ص ٣٤٧).

(٣٢) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ص٦٧)؛ ابن قاضي شهبة، الكواكب الدرية في السيرة النبوية، (ص٤٣).
(٣٣) ابن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية**، (ص١٤٧).
(٣٤) ابن قاضي شهبة، **الكواكب الدرية في السيرة النبوية**، (ص٤١-٤٢).
(٣٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، (ج١٢/ص٢٨٢).
(٣٦) **ابن عمار**: هو أبو محمد الحسن بن عمار بن أبي الحسن الكلبي من بني أبي الحسب، لُقب بأمين الدولة، وهو أحد أمراء صقلية، وأحد شيوخ كتامة؛ المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (١٤١٨هـ): ط١، بيروت: دار الكتب العلمية. (ج٣/ص ٦٨).
(٣٧) **عيسى بن نسطورس**: عينه الخليفة الفاطمي العزيز بالله وزيرًا، وكان مسيحيًا، وكان ذو حزم وقوة وصبر، إلا أنه كان متحيزًا للنصارى فعينهم على الوظائف وأهمل المسلمين، فاعترض المسلمين على سوء معاملته، فقبض عليه وأُعيد المسلمين إلى وظائفهم؛ ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي، **تاريخ دمشق لابن القلانسي**، (١٩٨٣م): ط١، تحقيق: د سهيل زكار، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر. (ج١/ص٥٦).
(٣٨) الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى، **تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخاء**، (١٩٩٠م): (د.ط)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، طرابلس – لبنان: جروس برس. (ص٢٣٨).
(٣٩) ابن العديم، **بغية الطلب في تاريخ حلب**، (ج٤/ص١٩٥٦-١٩٥٧).
(٤٠) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، (١٩٩٤م): تحقيق: إحسان عباس، ط١، بيروت: دار صادر. (ج١/ص٢٤١).
(٤١) ابن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، (ص٣٢٧).
(٤٢) ابن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية**، (ص٧٨).
(٤٣) ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي، أبو الحسين، **رحلة ابن جبير**، (د.ت): ط١، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر. (ص٢٢٩).
(٤٤) المصدر السابق، (ص٢٣١).
(٤٥) عوض، محمد مؤنس أحمد، **في الصراع الإسلامي الصليبي السياسة الخارجية للدولة النورية**، (١٩٩٨م): ط١، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. (ص٤٢).
(٤٦) ابن قاضي شهبة، **الكواكب الدرية في السيرة النبوية**، (ص٦٥).
(٤٧) ابن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، (ص٣٢٨).
(٤٨) المصدر السابق، (ص٣٥٨).
(٤٩) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ج١/ ٢٣٩-٢٤٠).
(٥٠) ابن قاضي شهبة، **الكواكب الدرية في السيرة النبوية**، (ص١٣٤).
(٥١) قطب، من أبطال الفتح الإسلامي، (ص١١٤).
(٥٢) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ج١/ ٢٤٠-٢٤١)؛ ابن قاضي شهبة، الكواكب الدرية في السيرة النبوية، (ص٣٤-٣٥).
(٥٣) النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، (ج١/ص ٤٦٩).
(٥٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، (ج١٢/ص٣٤٦).
(٥٥) الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، (١٩٨٠م): ط٢، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة. (ص ٥٤٧).
(٥٦) **رحلة ابن جبير**، (ص٢٥٠).
(٥٧) **سورة النساء**، (الآية ٢٩).
(٥٨) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجِردي الخراساني أبو بكر، **دلائل النبوة**، (١٩٨٨م): ط١، تحقيق: عبد المعطى قلعجي، (د.م)، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث. (ج٢/ص٦٦).
(٥٩) الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، (١٤١٠هـ): ط١، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (ج٢/ص٦٤٣)؛ ابن البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، **المطبوع باسم البحر الزخار**، (د.ت): ط١، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (ج٩/ص١٨٣)؛ ابن الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي، **الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك**، (١٤٠٧هـ): ط١، تصنيف: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، الرياض – السعودية: دار العاصمة. (ص ٦٦)؛ ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، (١٤٠٩م): ط١، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد. (ج٤/ص٥٥٤)؛ الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **المعجم الكبير**، (١٩٨٣م): ط٢، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (د.م)، دار إحياء التراث العربي، (ج٤/ص٢٧٦)؛ الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، **التدوين في أخبار قزوين**، (١٩٨٧م): تحقيق: عزيز الله العطاردي، (د.م)، دار الكتب العلمية، (ج١/ص٤٤٩).
(٦٠) ديورانت، ويليام جيمس، **قصة الحضارة**، (١٩٨٨م): (د.ط)، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمُود وآخرين، بيروت – لبنان: دار الجيل، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (ج٧/ص٥٤).
(٦١) عبد الوهاب، لطفي، **العرب في العصور القديمة**، (د.ت): ط٢، (د.م)، دار المعرفة الجامعية. (ص٣٠٦).
(٦٢) الكيلاني، ماجد عرسان، **هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس**، (٢٠٠٢م): ط٣، الإمارات: دار القلم. (ص٢٥٦).
(٦٣) عوض، **فن الصراع الاسلامي الصليبي – السياسة الخارجية للدولة النورية**، (ص٤٢-٤٣).

(٦٤) ابن الأثير، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية**، (ص١٥٥).
(٦٥) عوض، **فن الصراع الصليبي الإسلامي-السياسة الخارجية للدولة النورية**، (ص١٣٩-١٤٠).
(٦٦) السابق نفسه، (ص١٥٥).
(٦٧) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ص٦٤-٦٥).
(٦٨) **الكردري**: هوعبد الغفور بن لقمان بن محمد الملقب بتاج الدين، أبو المغافر، تفقه على يد أبي الفضل عبد الرحمن الكرماني، وولاهُ نور الدين زنكي؛ وهو من أئمة المذهب الحنفي، وأصله من كردر في خوارزم؛ وله تصانيف في الفقه والأصول منها شرح التجريد وشرح الجامع الصغير، ولُقب بشمس الأئمة، وعُرف بالزُهد والتواضع؛ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، **الأعلام**، (٢٠٠٢م): ط١٥، (د.م)، دار العلم للملايين، (ج٤/ص٣٢)؛ القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي، **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، (د.ت): (د.ط)، كراتشي: مير محمد كتب خانه. (ج١/ص٣٢٢-٣٢٣)؛ ابن قطلوبغا، زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني الجمال الحنفي، **تاج التراجم**، (١٩٩٢م): ط١، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دمشق: دار القلم. (ص١٩٤).
(٦٩) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ص٦٥-٦٦).
(٧٠) ابن كثير، **البداية والنهاية**، (ج١٢/ص٣٤٦).
(٧١) ابن واصل، محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم أبو عبد الله المازني التميمي الحموي، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، (١٩٥٧م): تحقيق: جمال الدين الشيال وآخرون، مصر: دار الكتب والوثائق القومية -المطبعة الأميرية. (ج١/ص٢٨٣).
(٧٢) العفاني، **صلاح الأمة في علو الهمة**، (ج٦/ص١٣٣).
(٧٣) النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، (ج١/ص٤٦٧).
(٧٤) ابن العديم، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، (ص٣٥٢).
(٧٥) **رحلة ابن جبير**، (ص٢٦١).
(٧٦) **رحلة ابن جبير**، (ص ٢٦٢).
(٧٧) **الحمامات**: مفرد حمام والحمّام يعني الماء الحار، وهو لا يقتصر على الاغتسال كما معروف عن الحمامات، بل يتكون من غرف وأحواض باردة وساخنة، وأرض الحمام من المرمر الرخام، المكي، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، (ج٢/ص ١٧٦)؛ المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (ج٣/ص١٤٥).
(٧٨) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، (ص٢٦١).
(٧٩) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (ج٢/ص٣٨٧).
(٨٠) الشافعي، **تاريخ مدينة دمشق**، (ج٢/ص٣٨٧).
(٨١) أبي شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، (ص٥٤)؛ ابن قاضي شهبة، الكواكب الدرية في السيرة النبوية، (ص٤٣)؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، (ج١٢/ص ٣٤٧).
(٨٢) ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين أبو العباس، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** (د.ت)، تحقيق: الدكتور نزار رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، (ص ٦٨٢).
(٨٣) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، (ج١/ص٢٦٢).